قيـاس مؤشــر الاستدامـــة الماليـــة في العـــراق

Measuring the Financial Sustainability Index in Iraq

الباحث/ طارق اركان عبد علي
جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال
tariq.arkan555@gmail.com

أ.د. رحيم كاظم حسن الشرع
جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال
Rahimdr.1979@yahoo.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث :٢٠٢٣/٨/٢٥ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٣/٩/٢٠

المستخلص

يهدف البحث الى دراسة سبل تحقق الاستدامة المالية ومامدى تحققها في العراق، فضلاً عن حساب وتحليل مؤشر الاستدامة المالية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١). وتبرز مشكلة البحث في الكيفية التي تعمل بموجبها السياسة المالية وكيفية احتساب الاستدامة المالية في العراق ومامدى تحقق الاستدامة المالية في العراق. ومن اهم ماتوصل اليه البحث هو ان مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي يظهر أن النسبة كانت مرتفعة في عام ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وهو ما يؤشر الى ان الدين العام غير مستدام وكذلك في السنوات ٢٠١٦،٢٠١٧،٢٠٢٠ حسب مؤشرات صندوق الدولي ما يعني ان الوضع المالي في العراق غير مستدام خلال هذه السنـــوات وذلك التي مر بها البلد. وكانت نسبـــة الدين العـام الـــى الناتج المحلي الاجمالي للمدة من

- بحث مستل من رسالة ماجستير.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الرابع عشر/ حزيران ٢٠٢٤
الصفحات ٥١- ٧٦

سنة ٢٠٠٧–٢٠١٥ ضمن الحدود المقبولة حيث سجلت سنة ٢٠١٣ أدنى مستوى لها خلال مدة الدراسة اذ بلغت ٢٠% وهو ما يؤشر ان الدين العام العراقي مستدام، أضافة للسنوات ٢٠٢١،٢٠١٩،٢٠١٨. هذا يؤشر الخلل في هيكل الانفاق والإيرادات الذي يجعل العراق في وضع حرج وسريع التأثر بالصدمات.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، الانفاق العام، الايرادات العامة، الدين العام.

Abstract:

The research aims to study ways to achieve financial sustainability and the extent to which it is achieved in Iraq, as well as calculating and analyzing the financial sustainability index in Iraq during the period (2004-2021). The research problem appears in how the fiscal policy operates, how to calculate financial sustainability in Iraq, and the extent to which financial sustainability is achieved in Iraq. One of the most important findings of the research is that the indicator of the ratio of public debt to GDP shows that the ratio was high in the years 2004-2007, which indicates that the public debt is not sustainable, as well as in the years 2016, 2017, 2020 according to the indicators of the International Monetary Fund, which means that The financial situation in Iraq is not sustainable during these years, due to the well-known conditions that the country went through. The ratio of public debt to GDP for the period from 2007-2015 was within acceptable limits, as the year 2013 recorded its lowest level during the study period, reaching 20%, which indicates that the Iraqi public debt is sustainable, in addition to the years 2018, 2019, and 2021. This indicates the imbalance in the structure of spending and revenues, which makes Iraq in a critical situation and vulnerable to shocks.

Keywords: Fiscal sustainability, public spending, public revenues, public debt

المقدمة:

يعد مصطلح الاستدامة المالية (Fiscal Sustainability) من المصطلحات المتداولة وذات الاهمية في جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لغرض معالجة المشاكل التي تواجهها والمتمثلة في زيادة المديونية الخارجية وارتفاع عجز الموازنة. للاستدامة المالية دور كبير في تحديد توجه السياسة العامة لأي دولة من خلال تحليل الايرادات والنفقات في الموازنة واختيار أفضل طريقة في تحقيق الاستدامة المالية ومن ثم الاستقرار الاقتصادي والمالي.

شهد العراق بعد حرب الخليج الثالثة التي ٢٠٠٣ تغييرات جذرية اثرت على النظام السياسي والاقتصادي مما انعكس على تغيير في هيكل ايراداته مستفيدة من رفع العقوبات عن تصدير النفط و انتعاش أسعار النفط اضافه للتوسع في الانفاق العام نتيجة التعويضات للمتضررين من النظام السابق و التوسع بالتوظيف في المؤسسات الحكومية أضافة لانتشار الفساد و الهدر في المال العام كل ذلك دفع الحكومة الى اللجوء للاقتراض العام الداخلي و الخارجي لتغطية العجز في إيراداتها كون الإيرادات قاصرة باعتمادها على إيرادات النفط بنسبة كبيرة جدا، أضافه لما مر بالعراق من هجمة التنظيمات الارهابية سنة ٢٠١٤ و ما تبع ذلك من حرب عليها لتحرير المدن المحتلة وما يتطلبه ذلك من تمويل لهذه الحرب ومع القصور في هيكل الإيرادات اتجهت الدولة للاستعانة بالاقتراض و هو ما يؤثر سلبا على وضعها المالي و إمكانية تحقيق الاستدامة المالية، من ذلك تبلورت فكرة البحث لقياس مؤشرات الاستدامة المالية للعراق و معرفة ما اذا كان العراق في وضع مالي مستدام أم لا.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- **مشكلة البحث:** نتيجة الظروف التي مر بها العراق من عدم الاستقرار السياسي والأمني وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري والتوسع في الانفاق العام وقصور هيكل الإيرادات العامة دفعت الحكومة الى الاقتراض لسد العجز في الموازنات العامة وما يترتب على ذلك من التزامات تجاه الدائنين و أعباء خدمة الدين، وعليه فأن مشكلة البحث المطروحة تكمن في ما يواجه تحقيق العراق لوضعٍ مالياً مستداماً.

٢.١- **فرضية البحث:** أن لجوء العراق الى الاقتراض لمعالجة عجز الموازنة الناتج عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة يمكن ان ينعكس سلبا على الاستدامة المالية للبلد.

٣.١- هدف البحث:

١-دراسة سبل تحقق الاستدامة المالية ومامدى تحققها في العراق.

٢-حساب وتحليل مؤشر الاستدامة المالية في العراق خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

٤.١- **أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في العرض النظري للاستدامة المالية وأهدافها وشروط تحققها وكيفية الوصول الى الاستدامة المالية، فضلا عن حساب مؤشر الاستدامة المالية لبيان القدرة المالية للعراق.

٥.١- حدود البحث:

١.٥.١- **الحدود الزمانية:** تم تحديد المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) للدراسة.

٢.٥.١- **الحدود المكانية:** تخص الوضع الاقتصادي والمالي للعراق.

٦.١- هيكلية البحث:

من اجل تناول موضوع البحث وتحقق أهدافه فأنه سيتم تناوله من خلال تقسيمه الى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري للاستدامة المالية.

المبحث الثاني: قياس مؤشر الاستدامة المالية في العراق.

وقد اختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي أوصى بها الباحث لقياس مؤشر الاستدامة المالية في العراق.

٧.١- الدراسات السابقة:

١-دراسة (الجميلي، فراس تحرير محمد،٢٠٢٢)

رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة بعنوان "الاستدامة المالية ودورها في الحد من عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)" هدفت الدراسة إلى معرفة قدرة الحكومة العراقية على تحقيق الاستدامة المالية وبيإن أَثر مؤشرات الاستدامة المالية في عجز الموازنة خلال مدة الدراسة. تمثلت مشكلة الدراسة باعتماد العراق على الإيرادات النفطية بشكل أساسي، التي اتسمت بالتذبذب خلال المدة المدروسة ما أَدى إلى زيادة عجز الموازنة ومعدل الدين العام، من أَهم استنتاجات الدراسة إن الاستدامة المالية للعراق ضعيفة وعرضة للصدمات الخارجية نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية بشكل أساسي. من أَهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة إن على الحكومة تبني خطط اقتصادية تصحح الوضع المالي والاقتصادي لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي لتحقيق الاستدامة المالية وتخفيض حجم العجز في الموازنات العامة للدولة، بالإضافة

إلى التوصية بتقليل الاعتماد على الدين الخارجي في تمويل عجز الموازنة، وذلك لكونه بالعملة الأجنبية ما يجعل الاقتصاد عرضة للازمات الخارجية.

٢-دراسة (موعش، امحمد،٢٠٢٠)

دراسة لصندوق النقد العربي "منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية" تهدف الدراسة إلى ابراز أَثر ديناميكية الدين العام من خلال احتساب مؤشر الاستدامة المالية الذي يبين مدى قدرة الدولة المالية للوفاء بالتزأماتها. تبلورت المشكلة الرئيسة للدراسة في تقييم قدرة السلطات المالية في الدول العربية على تحقيق الاستدامة المالية بالاعتماد على تطور مؤشر الاستدامة المالية حسب المنهجية المطبقة من صندوق النقد الدولي. من أَهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة إن مؤشر الاستدامة المالية من المنهجيات المعتمدة في التعرف على قدرة الدول المقترضة على الوفاء بالتزأماتها المالية من خلال تقييم آثار تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية على الموازنة العامة خاصة عجز الموازنة ومعدل الدين العام.

٢-المبحث الثاني/ الإطار النظري للاستدامة المالية:

١.٢- المطلب الأول: مفهوم الاستدامة المالية: -

ينظر الى الاستدامة المالية على إنها الحالة التي تكون فيها الحكومة قادرة على تنفيذ برامج عملها لمختلف النشاطات ضمن مدى معين دون ان يقوض ذلك قدرتها المستقبلية على الإنفاق ويقوم هذا المفهوم على أساس قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية أو ما يعرف بشرط الملاءة ففي حال رغبت الحكومة أو اضطرت للتوسع في إنفاقها على المدى القصير فيجب عليها ان تكون قادرة على التمويل من خلال مواردها الذاتية بما يضمن أداءها لمهامها بكل فاعلية وكفاءة من جهة وبما يمكنها من مواجهة أي مخاطر أو تأثيرات غير مرغوب بها (سواء كانت

حالية أو مستقبلية) وخصوصا على نمو الاقتصاد وتطوره من جهة أخرى(**سلطة النقد الفلسطينية،٢٠١٣، ٨**). فلقد تعددت مفاهيم الاستدامة المالية حيث استند بعضها الى الربط بين تعريف الاستدامة المالية والقيد الزمني للموازنة موضحا فيه ان شرط الاستدامة المالية وفقا لقيد الموازنة الزمني يقتضي ان تحقق الحكومة في المستقبل فائضاً في الموازنة يكفي لسداد هذا الحجم من الدين العام بمعنى ان تحقيق الاستدامة المالية مرتبط بالقدرة على سداد الديون والمرتبط بنوعية الإيرادات والنفقات الحكومية في الحاضر والمستقبل(**سليمان،٢٠١٨، ٢٨٦**). وعلى الرغم من تعدد التعاريف التي تناولت موضوع الاستدامة المالية الا انه يمكن القول بأنها تتفق جميعاً على ان الشرط الأساسي لضمان استدامة المالية العامة يتمثل في تقييم مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة وتمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن السداد **(محمد وحسين،٢٠١٤، ١٤٧)**.

ويرى آخرون أن مفهوم الاستدامة المالية بصورة عامة ينطوي على تحقيق مبدأ الملاءة والسيولة المالية فالملاءة هي قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، أما السيولة فهي تعني وجود موارد مالية لتلبية الالتزامات المالية حال استحقاقها. **(بنافع وعلي،٢٠١٦، ١٨٣)**

يمكن القول إن الاستدامة المالية لها مفاهيم واتجاهات مختلفة، وتتضمن العناصر التالية **(السرحان،٢٠٢٠، ٣٠)**:

١. استمرار الحكومة بتنفيذ سياسة الإنفاق والإيرادات العامة على المدى الطويل.
٢. سعي الدولة إلى تحقيق النمو المرغوب فيه.
٣. قدرة الدولة على الاستمرار في خدمة ديونها.
٤. تقليل الإنفاق لتجنب الاستدانة بإفراط من الحكومة

٢.٢- المطلب الثاني: محددات الاستدامة المالية: -

رأى التقليديون ضرورة الحفاظ على التوازن الدائم للموازنة العامة للدولة وهو ما يعني تحقق الاستدامة المالية وذلك في ضوء عدد من المحددات الآتية: **(بنافع وعلي،٢٠١٦، ١٨٣)**.

١. المكافئ الريكاردي (Ricardian Equivalence Theorem). تتبنى النظرة الريكاردية المنطق الاستشرافي للمستهلكين ويقصد به أن المستهلك يدرك أن الاقتراض الحكومي اليوم (تمويل عجز الميزانية بالدين) يعني زيادة الضرائب غدا حيث يعتقد ريكاردو انه عندما يتم تمويل عجز الميزانية العامة بالدين العام حينئذ يقوم المستهلك بادخار الزيادة في الدخل المتاح حتى يتمكن من تسديد الضرائب المتوقعة في المستقبل.

٢. عدم التمويل البونزي (No Ponzi Games). يستخدم مصطلح عدم التمويل البونزي (NPG) في الاقتصاد نسبة الى شخص يسمى بونزي، ظل يقترض لسداد مديونية قديمة مما جعله يدخل في حلقة مفرغة من الديون ومن هنا تم استخدام توصيف هذا السلوك في الأدبيات المالية وبافتراض رشادة الحكومة فان سلوكها عند الاقتراض لا يماثل المنهج البونزي وبالآتي فان الدين العام سيكون في المستقبل مساوي للصفر.

٣. القيد الزمني للميزانية العامة (Intertemporal Budget Constraint). استمد تطبيق القيد الزمني للميزانية العامة من نظرية تعظيم سلوك المستهلك، وباعتبار تشابه السلوك الحكومي مع سلوك الأفراد لذا يجب ان تعمل الحكومة على تعظيم منفعتها في ظل قيد الدخل.

٣.٢- المطلب الثالث: قواعد الاستدامة المالية:

تتمثل قواعد المالية العامة التي تستهدف تحقيق الاستدامة المالية للدولة فيما يلي: **(البغدادي، ٢٠١١، ٤٢٤)**

١. القاعدة الذهبية: بمقتضى هذه القاعدة لا يتم اللجوء للاقتراض الا في حالة تمويل النفقات الاستثمارية بينما يتم تمويل النفقات الجارية من خلال الإيرادات الضريبية والإيرادات الجارية

٢. قاعدة توازن الموازنة: حيث تشترط هذه القاعدة أن يكون عجز الموازنة ناتج عن ظروف استثنائية يزول بزوالها وبالآتي لا يعتبر تحقيق التعادل للموازنة شرطا في أوقات الركود، على أن الموازنة في حالة توازن خلال الدورات الاقتصادية ومن ثم توجه الفوائض المالية التي تتحقق في أوقات الرواج الاقتصادي الى تمويل العجز المتحقق في سنوات الركود الاقتصادي.

٣. قواعد الموازنة المرنة: يسمح للحكومة في ظل هذه القواعد بتحقيق عجز مؤقت في الموازنة في حدود معينة مع توضيح أسباب العجز المؤقت والإطار الزمني الذي يتم من خلال العودة مرة أخرى الى الوضع التوازني في الموازنة العامة.

٤. قاعدة استدامة الاستثمار: تشترط هذه القاعدة استمرار نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي عن مستويات تتوافر فيها شروط الحيطة والحذر خلال الدورة الاقتصادية وتتحدد هذه النسبة وفقا لعدد المحددات والمتغيرات التي تختلف من الدولة لأخرى.

٤.٢- المطلب الرابع: مؤشرات الاستدامة المالية: -

يتم تحليل الاستدامة المالية وفقاً لعدد المعايير والمؤشرات، وتأخذ هذه المؤشرات بالاعتبار التطور التاريخي لمتغيرات السياسة المالية وخاصة الدين العام وعجز الموازنة والضرائب، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يأتي (**صفوت،٢٠١٧، ٢٠**):

– **مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يزود هذا المؤشر بحجم الدين العام، ويمكن عن طريق هذا المؤشر تقييم الوضع المالي للدولة عبر معرفة تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن أيضاً عبر هذا المؤشر التحقق من توقف الدولة عن الاقتراض لتغطية ديون سابقة عبر تحقيق الاستدامة.

– **مؤشر الفجوة الضريبية:** يستند إلى فكرة المحافظة على النسبة المطلوبة لـ الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. والهدف هو تخفيض الفروقات بين الضرائب المحققة للاستدامة والضرائب الفعلية، وعلى ذلك فأن نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي المستهدفة هي:

"**((نسبة الضريبة المستهدفة الى الناتج المحلي الإجمالي = نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج (بدون مدفوعات الفائدة) (+) (سعر الفائدة الحقيقي – معدل نمو الناتج الحقيقي) X نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.))**".

يمكن عن طريق هذا المؤشر تحليل تطور حجم الايرادات الضريبية باعتبارها من مصادر التمويل الهامة لأعباء ونفقات الحكومة، حتى ولو لم يكن مؤشراً كافياً للاستدامة المالية. حيث نجد في الغالب أن الحصيلة الضريبية السنوية الفعلية غير كافية لتمويل أعباء النفقات العامة وهذا ما يدفع للبحث عن مصادر تمويل أخرى.

– **مؤشر العجز الأولي:** يقوم على حساب الفروقات بين النفقات العامة والايرادات العامة بدون الفوائد وذلك للوصول إلى قيمة العجز أو الفائض الأولي للموازنة العامة، ويشير إلى قدرة الدول على مواجهة الديون قبل الاستدامة المالية. وهنا يتم الاحتفاظ

بنسبة عجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي لضمان تثبيت التمويل اللازم ومن ثم الاستدامة، ومن الناحية النظرية يشترط لتحقيق الاستدامة المالية تحقيق فائض أولي تراكمي عبر مدة زمنية طويلة يتم بناءً ليها ضمان تسديد أعباء الدين العام المستحقة سنوياً.

– **الدين العام الى أجمالي الإيرادات:** لم يتم تحديد نسبة معينة لهذا المؤشر لكن يقيس هذا المؤشر عدد السنوات المطلوبة للإيفاء بالدين المستحق من خلال توجيه أجمالي الإيرادات لتسديد الديون **(السقا،٢٠١٢، ١).**

٥.٢– المطلب الخامس: العوامل المؤثر بالاستدامة المالية: –

هنالك عدد من العوامل التي تؤثر على الاستدامة المالية سلبياً او ايجابياً وهي:

١.٥.٢– الدين العام:

يعد الدين العام أحد ادوات السياسة المالية للدولة تلجأ اليها جميع الدول النامية و المتقدمة وذلك لتغطية العجز في الايرادات لتغطية النفقات العامة جارية او استثمارية ما يؤديه لزيادة مديونية الدولة و أن هذا يمثل عبء على المالية العامة للدولة و بالتالي سوف تتحمل الاجيال القادمة الجزء الاكبر من هذا العبء لذا فلا بد للدولة ان تتبع سياسات انفاق تضمن عدم افلاسها و أن تستمر بخدمة ديونها بمعنى أن يكون الدين العام للدولة مستدام، و أن استدامة الدين العام هي قدرة الدولة على خدمة ديونها حاليا و مستقبلا دون تراكمها لكن بشرط أن لا يؤثر هذا على النمو الاقتصادي و على هذا الصعيد فقد اشترطت اتفاقية ماسترخت عام ١٩٩٢ ميثاق الاستقرار و النمو أن لا تزيد نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي عن ٦٠% **(موعش،٢٠٢٠، ٤)**

٢.٥.٢- النمو الاقتصادي:

تسعى جميع الدول لتحقيق النمو الاقتصادي أذ يعد شرط أساسي لرفع المستوى المعيشي للمجتمعات ومؤشر لرخائها هناك علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والاستدامة المالية حيث تحقيق نمو اقتصادي ينعكس على دخول الافراد بالارتفاع بالتالي ارتفاع الايرادات الضريبية للدولة وهو ما يؤدي لتقليل الفجوة بين الايرادات والنفقات ما يؤدي الى تقليل لجوء الدولة الى الاستدانة بشقيها الداخلية والخارجية وتحقيق الاستدامة المالية والعكس في حالة تراجع النمو الاقتصادي **.(Yamauchi,2004,7)**

٣.٥.٢- سعر الفائدة:

يعتبر لسعر الفائدة دور مهم في قرارات الاشخاص والمؤسسات كونه يؤثر في رغبة المستهلكين بالإنفاق بالإضافة لتأثيره في قرار الاستثمار بشكل مباشر أو غير مباشر، كما يعد سعر الفائدة من العوامل الاقتصادية ذات التأثير الكبير في الاستدامة المالية حيث ان ارتفاع اسعار الفائدة يؤدي لرفع كلف الدين أي زيادة المبالغ المخصصة لخدمة الدين وهو ما يؤدي لرفع قيمة الدين العام بالتالي تقليل او عدم تحقيق الاستدامة المالية.**(kathomi&other,2017,152)**

٤.٥.٢- الايرادات العامة والنفقات العامة:

ان ارتفاع الايرادات العامة يقلل من العجز بالتالي تقليل الاستدانة و هو ما يؤدي لتحقيق الاستدامة المالية أذ ان الايرادات العامة ترتبط طرديا مع الاستدامة المالية كلما ارتفع الايرادات اكثر زادت من تحقق الاستدامة المالية، ذلك على العكس من النفقات العامة حيث كلما زادت النفقات العامة ارتفع عجز تغطيتها من قبل الايرادات ما يدفع الدولة الى الاستدانة بالتالي رفع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الجمالي

ما يؤدي الى عدم او تقليل تحقق صفة الاستدامة المالية ،بالتالي فأن تحقيق الاستدامة المالية يتطلب تناسق في نمو الايرادات و النفقات مع بعضها(**الوصال،٢٠١٦، ٨٣**).

٣-المبحث الثالث/ قياس مؤشر الاستدامة المالية في العراق:

١.٣- المطلب الأول: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يلاحظ من خلال جدول(١) أن نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي كانت مرتفعة في عام ٢٠٠٤ حيث بلغت ٢٥٥%، و هذه النسبة غير مقبولة حسب مؤشرات صندوق النقد الدولي التي جرت العادة على اعتبار نسبة ٥٠% للدين العام الى الناتج المحلي ، إلا أن هذه النسبة انخفضت من خلال عمل الحكومة على إعادة تصدير النفط بعد سنوات من العقوبات الاقتصادية التي فرضتها دول الاحتلال وكذلك ارتفاع أسعار النفط عالمياً لمستويات لم تشهدها أسواق النفط من قبل، كل هذه العوامل جعلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تستمر في الانخفاض من عام ٢٠٠٥ ولغاية عام ٢٠١٣، حيث سجلت في العام ٢٠١٣ ادنى مستوى للدين العام نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي و هو ٢٠%، ثم عاودت ارتفاعها في السنة اللاحقة و السنوات التي تلتها الى سنة ٢٠١٧ و ذلك نتيجة للظروف السياسية و الأمنية التي مر بها العراق و التي شلت الحياة الاقتصادية و هو ما نلاحظه في الانخفاض الكبير بالناتج المحلي الاجمالي أضافة لانخفاض الإيرادات العامة للدولة متأثرة بانخفاض أسعار النفط.

في السنتان2018 و٢٠١٩ انخفضت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالسنوات السابقة حيث سجلت(٣٤%،٢٨%) على التوالي و كان الدين العام في هذه السنوات مستدام، لكن عاودت الارتفاع في عام ٢٠٢٠ حيث سجلت ٥٢%،

و يعزى ذلك الى ارتفاع الدين العام نتيجة الاستمرار في الاقتراض من جهة و انخفاض الناتج المحلي الإجمالي متأثرا بانخفاض أسعار النفط و الشلل الذي أصاب الاقتصاد العالمي بسبب انتشار فيروس كورونا، على الرغم من ارتفاع قيمة الدين العام في عام ٢٠٢١ مقارنة لما كان علية في العام ٢٠٢٠ الا ان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت نتيجة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد عن ٥٠% عن ما كان عليه في عام ٢٠٢٠، حيث سجلت ٣٤%. ضمن هذا المؤشر يمكن مقارنة نسبة نمو الدين العام مع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي و هنا يجب ان تبقى نسبة نمو الناتج المحلي اعلا من نسبة نمو الدين العام، نلاحظ ان المدة ٢٠٠٥–٢٠٠٨ شهدت نمو سالب للدين العام مع نمو مستمر في الناتج المحلي الإجمالي و هذا أيجابي يصب في تحقيق الاستدامة المالية، الا ان سنة ٢٠٠٩ اتجه الدين العام للارتفاع بنسبة نمو بلغت ٣.٤% بينما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ١٦%، ليعاود الناتج المحلي الإجمالي تسجيل معدلات نمو اعلا من نمو الدين العام خلال المدة ٢٠١٠–٢٠١٣، قبل ما شده العراق من ظروف معروفه سنة ٢٠١٤ أدت الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة سنوية بلغت ٢.٧% و نمو سنوي للدين العام بنسبة ١٠.٦%، و استمر نمو الدين العام بمعدلات اعلا من نمو الناتج المحلي الإجمالي حتى سنة٢٠١٩، ففي سنة ٢٠٢١ سجل الدين العام نمو سنوي بلغ ٠.٧% بينما كان النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ٥١.٦%، نتيجة لانتهاء الحرب على الإرهاب ٢٠١٤–٢٠١٨ و انتهاء موجة الاحتجاجات الشعبية ٢٠١٩–٢٠٢٠ بالإضافة لزوال تأثر جائحة كورونا التي شلت الاقتصاد العالمي سنة ٢٠٢٠.

كما وقد بلغ النمو المركب للدين العام ٤.٢% والنمو المركب للناتج المحلي الإجمالي ٣١.٦% أي فاق النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي النمو المركب للدين العام بكثير وهذا يعود للارتفاع الكبير بالناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة بسبب التوسع بالإنفاق العام للدولة بالإضافة الى سبب اخر و هو رفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار في السنوات الأخيرة من الدراسة.

هنا يجدر الإشارة الى انه ورغم تسجيل الوضع المالي للعراق نسبة منخفضة للدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (٢٠٠٨-٢٠١٥) والسنوات ٢٠١٨و٢٠١٩و٢٠٢١ أي وحسب المؤشر فأن الوضع المالي للعراق مستدام في هذه السنوات والتي تشكل الجزء الأكبر من مدة الدراسة الا انه و بسبب السياسة المالية للعراق التي تعاني من القصور حيث ان جل الإيرادات يتم توجيهها الى الانفاق الجاري نتيجة ترهل مؤسسات الدولة بعدد الموظفين ما نتج عنه بطالة مقنعة أي موظفين بدون إنتاجية فعلية أضافة لمصاريف غير ضرورية و انتشار للفساد في مؤسسات الدولة، والجزء الأقل يتم توجيهه الى الانفاق الاستثماري و هو الاخر يعاني من استشراء الفساد حيث ان عدد كبير من المشاريع لم تكتمل و لم تدخل حيز العمل و عدد منها كانت وهمية لا وجود لها الا على الورق، وحتى الاستثمار الخاص المدعوم من الدولة من خلال تقديم القروض الميسرة للمستثمرين و تخصيص أراضي مملوكة للدولة معظمه بدون جدوى اقتصادية أذ لم نرى بناء مصانع او استثمار في القطاع الزراعي يساعد في يساعد في سد جزء من حاجة السوق العراقي لمفردات معينة ما يؤدي الى خفض الاستيراد بالتالي المحافظة على رصيد العراق من العملات الأجنبية، حيث ان اغلب هذه المشاريع كانت بناء مراكز تجارية او أماكن ترفيهية الا

في الآونة الأخيرة نرى الاتجاه الى بناء المجمعات السكنية، أدى ذلك الى تأثر الوضع المالي سريعا نتيجة الصدمات السياسية و الأمنية و الاقتصادية التي ضربت العراق.

الجدول (١) نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

(مليون دينار)

السنة	GDP	اجمالي الدين العام	نمو GDP	نمو الدين العام	الدين العام الى GDP	وضع الاستدامة
٢٠٠٤	٥٣٢٣٥٣٥٩	١٣٥٦٩٢١٦٨			%٢٥٤.٩	غير مستدام
٢٠٠٥	٧٣٥٣٣٥٩٩	١١١٦٦٠٦٨٠	%٣٨.١	%١٧.٧-	%١٥١.٨	غير مستدام
٢٠٠٦	٩٥٥٨٧٩٥٥	٨٧٠٦٣٤٠٢	%٣٠.٠	%٢٢.٠-	%٩١.١	غير مستدام
٢٠٠٧	١١١٤٥٥٨١٣	٧٧٣٠٣٣٨٩	%١٦.٦	%١١.٢-	%٦٩.٤	غير مستدام
٢٠٠٨	١٥٧٠٢٦٠٦٢	٥٩١١٤١٣٣	%٤٠.٩	%٢٣.٥-	%٣٧.٦	مستدام
٢٠٠٩	١٣٠٦٤٣٢٠٠	٦١١٠١٥٩٩	%١٦.٨-	%٣.٤	%٤٦.٨	مستدام
٢٠١٠	١٦٢٠٦٤٥٦٦	٦٤٧٧٨٠٣٦	%٢٤.١	%٦.٠	%٤٠.٠	مستدام
٢٠١١	٢١٧٣٢٧١٠٧	٦٠٢٨٢٨٨٩	%٣٤.١	%٦.٩-	%٢٧.٧	مستدام
٢٠١٢	٢٥٤٢٢٥٤٩١	٥٨٠٨٣٥٥٣	%١٧.٠	%٣.٦-	%٢٢.٨	مستدام
٢٠١٣	٢٧٣٥٨٧٥٢٩	٥٤١٦٣٨٤٧	%٧.٦	%٦.٧-	%١٩.٨	مستدام
٢٠١٤	٢٦٦٣٣٢٦٥٥	٥٩٨٩٥٨٨٣	%٢.٧-	%١٠.٦	%٢٢.٥	مستدام
٢٠١٥	١٩٤٦٨٠٩٧٢	٨٤٧٨٠٨١١	%٢٦.٩-	%٤١.٥	%٤٣.٥	مستدام
٢٠١٦	١٩٦٩٢٤١٤٢	٩٩٥٩٧١٩٥	%١.٢	%١٧.٥	%٥٠.٦	غير

						مستدام
٢٠١٧	٢٢١٦٦٥٧١٠	١٢٠٨٣٢٢٣٦	%١٢.٦	%٢١.٣	%٥٤.٥	غير مستدام
٢٠١٨	٢٦٨٩١٨٨٧٤	٩٠٤٤٨٦٩٨	%٢١.٣	%٢٥.١-	%٣٣.٦	مستدام
٢٠١٩	٢٧٧٨٨٤٨٦٩	٧٦٩٨٥٠٠٠	%٣.٣	%١٤.٩-	%٢٧.٧	مستدام
٢٠٢٠	١٩٨٧٧٤٣٢٥	١٠٢٨٥١٠٠٠	%٢٨.٥-	%٣٣.٦	%٥١.٧	غير مستدام
٢٠٢١	٣٠١٤٣٩٥٠٠	١٠٣٥٧٩٣٠٠	%٥١.٦	%٠.٧	%٣٤.٤	مستدام
	النمو المركب		%٣١.٦	%٤.٢		

المصدر: عمود (٢) استناداً الى تقارير وزارة المالية – دائرة الدين العام لسنوات مختلفة، عمود (١) وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء، نشرات سنوية مختلفة، عمود (٣)(٤) من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات العمود ١و ٢.

٢.٣-المطلب الثاني: مؤشر الفجوة الضريبية: -

نلاحظ من جدول (٢) أن نسبة الإيرادات الضريبية محدودة جدا نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك محدودة المساهمة في تمويل الانفاق العام وهو ما أدى الى ظهور فجوة ضريبية كبيرة حيث بلغت ٥٨.٨٥% من أجمالي الناتج المحلي و بنسبة ٩٥.٤٧% من الإيرادات العامة و باعتبار ان الإيرادات الضريبية هي أكثر أيرادات يمكن السيطرة عليها على العكس الإيرادات النفطية التي تكون حساسة تجاه الصدمات، بينما كانت أقل قيمة لمؤشر الفجوة الضريبية سنة ٢٠٠٤ حيث بلغ ٣٦.٩٥% من الناتج المحلي الإجمالي و ٩٧.٦٩% من أجمالي الانفاق العام، وهذا لا يعود الى السياسات المالية او الضريبية آنذاك بل بسبب بداية عهد ما بعد الاحتلال حيث لم يبدا بعد التوسع الكبير في الانفاق العام أضافة الى القيمة المنخفضة للناتج المحلي الإجمالي بسبب الأوضاع المعروفة.

كما نلاحظ أن نسبة الفجوة الضريبية الى الانفاق العام كانت كبيرة جدا هذا يدل على أن الجزء الأكبر من إيرادات الدولة هي من مصادر غير الإيرادات الضريبية وبنسبة تفوق ٩٠% وهذا يعتبر مؤشر على ضعف الوضع المالي للعراق لما يضعه بموقف حساس تجاه الصدمات الخارجية الامر الذي يجعله لا يتمتع بالاستدامة المالية.

الجدول (٣) نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

السنة	(١) الإيرادات الضريبية الى GDP	(٢) الانفاق العام الى GDP	(٣) مؤشر الفجوة الضريبية	(٤) نسبة الفجوة الضريبية
٢٠٠٤	%٠.٨٧	%٣٧.٨٢	-%٣٦.٩٥	-%٩٧.٦٩
٢٠٠٥	%٠.٣١	%٤٨.٠٠	-%٤٧.٦٩	-%٩٩.٣٥
٢٠٠٦	%٢.٠٧	%٥٣.٣٢	-%٥١.٢٤	-%٩٦.١١
٢٠٠٧	%٠.٨٧	%٤٦.٤١	-%٤٥.٥٤	-%٩٨.١٢
٢٠٠٨	%٣.٥٤	%٣٨.١٢	-%٣٤.٥٩	-%٩٠.٧٢
٢٠٠٩	%٢.١٧	%٥٢.٩٤	-%٥٠.٧٧	-%٩٥.٩٠
٢٠١٠	%٠.٨١	%٥٢.٢٤	-%٥١.٤٣	-%٩٨.٤٥
٢٠١١	%١.٠٩	%٤٤.٤٨	-%٤٣.٣٩	-%٩٧.٥٥
٢٠١٢	%١.٠٢	%٤٦.٠٧	-%٤٥.٠٥	-%٩٧.٧٩
٢٠١٣	%١.٠٠	%٥٠.٦٠	-%٤٩.٥٩	-%٩٨.٠٢
٢٠١٤				

٢٠١٥	%٢.٧٨	%٦١.٣٦	-%٥٨.٥٨	-%٩٥.٤٧
٢٠١٦	%٢.٨٩	%٥٣.٧٧	-%٥٠.٨٨	-%٩٤.٦٢
٢٠١٧	%٢.٤٦	%٤٥.٤٢	-%٤٢.٩٦	-%٩٤.٥٩
٢٠١٨	%٣.١٧	%٣٨.٧٣	-%٣٥.٥٦	-%٩١.٨٢
٢٠١٩	%٢.٢٨	%٤٧.٩٠	-%٤٥.٦٢	-%٩٥.٢٤
٢٠٢٠				
٢٠٢١	%٣.٧٨	%٤٣.١٢	-%٣٩.٣٥	-%٩١.٢٤

المصدر: عمود ١ بالاعتماد على بيانات جدول (٢)، عمود ٢ بالاعتماد على بيانات جدول (٦)، عمود ٣ من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات عمود ١و٢، عمود ٤ من أعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات عمود ٢و٣.

٣.٣- المطلب الثالث: مؤشر عجز الموازنة

يُظهر الجدول (٤) حجم العجز في الموازنة العامة للدولة حيث كان العجز المخطط موجود في كل سنوات الدراسة مع تباين في حجمه عدا سنة ٢٠١٤و سنة ٢٠٢٠ لم يتم اعداد موازنة أصلا، نتيجة الخلافات السياسية في مجلس النواب أضافة لاجتياح داعش لعدد من المدن العراقية سنة ٢٠١٤، حيث فاق العجز في الموازنة ال٧ تريليونات دينار في السنتان ٢٠٠٤و٢٠٠٥ لينخفض في السنة اللاحقة حيث سجل ٥,٥٧٠,٠٠٠ مليون دينار ثم عاود الارتفاع في السنوات ٢٠٠٧-٢٠١٥ أذ سجل سنة ٢٠١٥ عجز قياسي مقارنة بالسنوات السابقة حيث فاق ٢٥ تريليون دينار ليعاود الانخفاض بعد ذلك حتى عام ٢٠١٩ حيث سجل عجز قياسي في الموازنة تجاوز ٢٧ تريليون دينار و في العام ٢٠٢١ تم تسجيل أعلى عجز خلال مدة الدراسة حيث تجاوز ٣٦ تريليون دينار، وذلك نتيجة التوسع الكبير في الانفاق أضافة لتقليل المشرع

في تقدير الإيرادات، فأن اغلب سنوات الدراسة سجلت فائض في الميزانية نهاية السنة المالية الامر الذي دفع الحكومة الى الاستدانة و تحمل أعباء الدين دون جدوى بسبب تقدير الإيرادات العامة بشكل غير صحيح من خلال تقدير سعر برميل النفط بأقل من سعره الحقيقي.

وفقا لهذا المؤشر والذي ينص على انه لا ضرر في وجود عجز أولي في الموازنة العامة للدولة شرط ان يتم تعوض العجز في السنوات اللاحقة من خلال فائض الموازنة، بما أن موازنة العراق خلال مدة الدراسة قدرت لجميع السنوات بعجز اولي هذا يضع العراق بوضع غير مستدام ماليا.

جدول رقم (٤) عجز/فائض الموازنة

السنة	(١) اجمالي الإيرادات العامة	(٢) انفاق عام	(٣) عجزافائض الموزنة	(٤) نمو العجز
٢٠٠٤	١٩٢٥٨٠٠٠	٢٠١٣٣٥٠٠	-٨٧٥٥٠٠	
٢٠٠٥	٢٨٢٠٩٠٠٠	٣٥٩٨١١٦٨	-٧٧٧٢١٦٨	%٧٨٧.٧
٢٠٠٦	٤٥٣٩٣٠٠٠	٥٠٩٦٣٠٠٠	-٥٥٧٠٠٠٠	%٢٨.٣-
٢٠٠٧	٤٢٠٦٥٠٠٠	٥١٧٢٧٠٠٠	-٩٦٦٢٠٠٠	%٧٣.٥
٢٠٠٨	٥٠٧٧٥٠٨١	٥٩٨٦١٩٧٣	-٩٠٨٦٨٩٢	%٦.٠-
٢٠٠٩	٥٠٤٠٨٢١٥	٦٩١٦٥٥٢٣	-١٨٧٥٧٣٠٨	%١٠٦.٤
٢٠١٠	٦١٧٣٥٣١٢	٨٤٦٥٧٤٦٧	-٢٢٩٢٢١٥٥	%٢٢.٢
٢٠١١	٨٠٩٣٤٧٩٠	٩٦٦٦٢٧٦٦	-١٥٧٢٧٩٧٦	%٣١.٤-
٢٠١٢	١٠٢٢٧٤١٩٥	١١٧١٢٣٠٢٠	-١٤٨٤٨٨٢٥	%٥.٦-

٢٠١٣	١١٩٢٢٦٧٤٣	١٣٨٤٢٤٦٠٨	-١٩١٩٧٨٦٥	%٢٩.٣
٢٠١٤	١١٩٢٢٦٧٤٣	١٣٨٤٢٤٦٠٨	-١٩١٩٧٨٦٥	%٠.٠
٢٠١٥	٩٤٠٤٨٣٦٤	١١٩٤٦٢٤٢٩	-٢٥٤١٤٠٦٥	%٣٢.٤
٢٠١٦	٨١٧٠٠٨٠٣	١٠٥٨٩٥٧٢٢	-٢٤١٩٤٩١٩	-%٤.٨
٢٠١٧	٧٩٠١١٤٢١	١٠٠٦٧١١٦٠	-٢١٦٥٩٧٣٩	-%١٠.٥
٢٠١٨	٩١٦٤٣٦٦٧	١٠٤١٥٨١٨٣	-١٢٥١٤٥١٦	-%٤٢.٢
٢٠١٩	١٠٥٥٦٩٦٨٦	١٣٣١٠٧٦١٦	-٢٧٥٣٧٩٣٠	%١٢٠.٠
٢٠٢٠	١٠٥٥٦٩٦٨٦	١٣٣١٠٧٦١٦	-٢٧٥٣٧٩٣٠	%٠.٠
٢٠٢١	٩٣١٥٩٩٥٤	١٢٩٩٩٣٠٠٩	-٣٦٨٣٣٠٥٥	%٣٣.٨

المصدر: عمود٣،٢،١ استناداً الى تقارير وزارة المالية – دائرة الموازنة عمود ٤ من أعداد الباحثان استنادا على بيانات عمود.٣

٤.٣- المطلب الرابع: مؤشر الدين العام الى اجمالي الإيرادات:

يلاحظ من جدول (٥) أن الدين العام نسبة الى اجمالي الإيرادات العامة بلغ أعلا قيمة له سنة ٢٠٠٤ وهي ٧٠٤.٦% يعني ذلك أن تسديد رصيد الدين هذه السنة ورواج جمالي الإيرادات في نفس السنة مع افتراض توجيه مجمل الإيرادات لتسديد رصيد الدين يحتاج ذلك ٧.٠٤ سنة للوصل لدين عام مساو للصفر يأتي هذا نتيجة اعتراف العراق بديون لم يكن يعترف بها نتيجة تغيير النظام بالإضافة الى ضعف اجمالي الإيرادات في السنوات الأولى بعد الاحتلال بسبب شح الإنتاج النفطي الذي يسيطر على الجزء الأكبر من هيكل الإيرادات، بينما بلغت ادنى قيمة لها سنة ٢٠١٣ حيث سجلت ٤٥.٤% يعني ذلك أن ما نسبته ٤٥.٤% من اجمالي الإيرادات العامة للدولة تكفي لتغطية الدين العام هذه السنة، يعود انخفاض النسبة هذه السنة لسببين

أولهما انخفاض رصيد الدين نتيجة التسديد المستمر اما السبب الثاني فهو ارتفاع الإيرادات العامة للدولة بشكل غير مسبوق نتيجة التوسع الكبير في انتاج و رواج أسعار النفط العالمية و الطلب عليها.

لكن أن استبعدنا الإيرادات النفطية سوف يتأثر المؤشر بشكل كبير حيث بلغت اعلى قيمة ١٠٧٨٦.٣% سنة ٢٠٠٤ ما يعني بناء على الإيرادات غير النفطية لسنة ٢٠٠٤ وعلى افتراض توجيه مجمل هذه الإيرادات لتسديد رصيد الدين فان ذلك يتطلب اكثر من ١٠٧ سنة لتسديد جميع الديون، بينما كانت أقل نسبة سنة ٢٠٢١ حيث بلغت حوالي ٥١٤% أي يتطلب ٥.١٤ سنة لتسديد رصيد الدين سنة ٢٠٢١ من خلال توجيه مجمل الإيرادات غير النفطية لذلك.

من هذا يمكن ملاحظة سيطرة الإيرادات النفطية على اجمالي الإيرادات العامة وكون الإيرادات النفطية غير مسيطر عليها لتأثرها بعوامل خارجية كالسعر العالمي لبرميل النفط وحجم العرض والطلب النفطي فان ذلك يؤثر سلبا على الاستدامة المالية بحيث وعند أي صدمة تضرب الإيرادات تسبب عسر في التسديد الامر الذي يضع الدولة بين أمرين أما جدولة الديون وتحمل أعباء فائدة أضافية أو الاستدانة مرة أخرى لتسديد الديون المستحقة وهذا ما يحمل الأجيال القادمة أعباء الدين وهو ما يضع العراق بوضع غير مستدام ماليا.

جدول رقم (٥) مؤشر الدين العام الى الإيرادات العامة (مليون دينار)

السنة	(١) اجمالي الإيرادات العامة	(٢) الإيرادات غبر النفطية	(٣) اجمالي الدين العام	(٤) الدين العام الى اجمالي الإيرادات	(٥) الدين العام الى الإيرادات غير النفطية
٢٠٠٤	١٩٢٥٨٠٠٠	١٢٥٨٠٠٠	١٣٥٦٩٢١٦٨	%٧٠٤.٦	%١٠٧٨٦.٣

٢٠٠٥	٢٨٢٠٩٠٠٠	٢٥٨٦٠٠٠	١١١٦٦٠٦٨٠	%٣٩٥.٨	%٤٣١٧.٩
٢٠٠٦	٤٥٣٩٣٠٠٠	٣٢٨٧٠٠٠	٨٧٠٦٣٤٠٢	%١٩١.٨	%٢٦٤٨.٧
٢٠٠٧	٤٢٠٦٥٠٠٠	٢٩٧٣٠٠٠	٧٧٣٠٣٣٨٩	%١٨٣.٨	%٢٦٠٠.٢
٢٠٠٨	٥٠٧٧٥٠٨١	٥٥٥٦٩٩٧	٥٩١١٤١٣٣	%١١٦.٤	%١٠٦٣.٨
٢٠٠٩	٥٠٤٠٨٢١٥	٢٨٧٩٩٥٤	٦١١٠١٥٩٩	%١٢١.٢	%٢١٢١.٦
٢٠١٠	٦١٧٣٥٣١٢	١٩٤١١٣٢	٦٤٧٧٨٠٣٦	%١٠٤.٩	%٣٣٣٧.١
٢٠١١	٨٠٩٣٤٧٩٠	٤٧٥٠٦٥٣	٦٠٢٨٢٨٨٩	%٧٤.٥	%١٢٦٨.٩
٢٠١٢	١٠٢٢٧٤١٩٥	٢٦٦٩٠٩٥	٥٨٠٨٣٥٥٣	%٥٦.٨	%٢١٧٦.٢
٢٠١٣	١١٩٢٢٦٧٤٣	٢٩٣٢٧٥٣	٥٤١٦٣٨٤٧	%٤٥.٤	%١٨٤٦.٩
٢٠١٤	١١٩٢٢٦٧٤٣	٢٩٣٢٧٥٣	٥٩٨٩٥٨٨٣	%٥٠.٢	%٢٠٤٢.٣
٢٠١٥	٩٤٠٤٨٣٦٤	١٥٣٩٩٣٣٢	٨٤٧٨٠٨١١	%٩٠.١	%٥٥٠.٥
٢٠١٦	٨١٧٠٠٨٠٣	١١٩٢٧٤٠٣	٩٩٥٩٧١٩٥	%١٢١.٩	%٨٣٥.٠
٢٠١٧	٧٩٠١١٤٢١	١١٠٦١١٩٦	١٢٠٨٣٢٢٣٦	%١٥٢.٩	%١٠٩٢.٤
٢٠١٨	٩١٦٤٣٦٦٧	١٤٤٨٣٢٧٥	٩٠٤٤٨٦٩٨	%٩٨.٧	%٦٢٤.٥
٢٠١٩	١٠٥٥٦٩٦٨٦	١١٨٢٨٥٧٦	٧٦٩٨٥٠٠٠	%٧٢.٩	%٦٥٠.٨
٢٠٢٠	١٠٥٥٦٩٦٨٦	١١٨٢٨٥٧٦	١٠٢٨٥١٠٠٠	%٩٧.٤	%٨٦٩.٥
٢٠٢١	٩٣١٥٩٩٥٤	٢٠١٤٩٠٢٩	١٠٣٥٧٩٣٠٠	%١١١.٢	%٥١٤.١

المصدر: عمود ١و٢، وزارة المالية دائرة الموازنة، عمود٣ وزارة المالية دائرة الدين العام، عمود٤و٥ من أعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات عمود ٣,٢,١.

٤- المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات:

٤.١- الاستنتاجات

١. حسب مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي أن النسبة كانت مرتفعة في عام ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وهو ما يؤشر الى ان الدين العام غير مستدام وكذلك في السنوات

٢٠١٦،٢٠١٧،٢٠٢٠ حسب مؤشرات صندوق النقد الدولي ما يعني ان الوضع المالي في العراق غير مستدام خلال هذه السنوات وذلك بسبب الظروف المعروفة التي مر بها البلد.

٢. وكانت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة من سنة ٢٠٠٧–٢٠١٥ ضمن الحدود المقبولة حيث سجلت سنة ٢٠١٣ أدنى مستوى لها خلال مدة الدراسة اذ بلغت ٢٠% وهو ما يؤشر ان الدين العام العراقي مستدام، أضافة للسنوات ٢٠١٨،٢٠١٩،٢٠٢١.

٣. من خلال مؤشر الإيرادات الضريبة الى اجمالي الإيرادات يتضح أن مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة منخفض جدا لا يكاد يكون له أثر أذ كانت أعلى نسبة خلال مدة الدراسة سنة ٢٠٢٠ بلغت ١٢%. ما يدل على ضعف السياسة الضريبية نتيجة استشراء الفساد في مفاصل الدولة بشكل عام ومنها دوائر الضريبة بشكل خاص.

٤. من خلال مؤشر عجز الموازنة يتضح ان الموازنات العامة للعراق خلال مدة الدراسة أعدت مع عجز مخطط وهذا يشير الى ضعف تقدير الإيرادات من قبل المشرع.

٥. يوضح مؤشر الدين العام الى الإيرادات العامة عدد السنوات المطلوبة لتسديد اجمالي رصيد الدين و هو مقبول بالنسبة لواقع العراق لكن مع استبعاد الإيرادات النفطية يمكن ملاحظة تضاعف المؤشر لعدد من المرات و هو ما يؤشر مشكلة الاعتماد على إيرادات النفط بشكل كبير.

٢.٤– التوصيات

١. عدم اللجوء الى الاستدانة لسد العجز في الإيرادات العامة للدولة والعمل على تقنين النفقات العامة الى اقصى حد ممكن حيث كلما ارتفعت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي انما دل ذلك الى عدم وجود استدامة مالية والعكس بالعكس.

٢. اعداد برنامج إصلاحي حكومي يهدف الى احتواء توسع النفقات العامة وتنويع الإيرادات بما يقلص من العجز الاولي للموازنات ويمكن من تراجع معدل الدين العام.

٣. العمل الجاد على زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية من خلال ضبط التهرب الضريبي ومكافحة الفساد والعمل على زيادة الرسوم الحكومية.

٤. اتباع سياسة تشغيل تركز على القطاع الخاص من خلال تطوير هذا القطاع وجعله جاذب للقوة العاملة وعدم تكديس العمالة بالقطاع العام وتفشي البطالة المقنعة فيه الامر الذي يثقل كاهل الدولة ويوسع من حجم انفاقها.

المصادر:

١. سلطة النقد الفلسطينية (٢٠١٣) تقرير الاستدامة المالية العامة، رام الله، فلسطين.

٢. سليمان، عمر محمد محمود (٢٠١٤) ادارة الدين العام، الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية إلى مفهوم الاستدامة الاقتصادية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٣. محمد، عمر وحسين، عماد (٢٠١٦) متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق

٤. بانافع، وحيد عبد الرحمن وعلي، عبد العزيز عبد المجيد (٢٠١٦) تقييم الاستدامة المالية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٧٤، ٧٥، المملكة العربية السعودية.

٥. السرحان، مصطفى (٢٠٢٠) تحليل العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء.

٦. البغدادي، مروة فتحي السيد (٢٠١١) مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر.

٧. موعش، محمد (٢٠٢٠) منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي.

٨. صفوت، عمرو (٢٠١٧) ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، واسط، العراق.

٩. الوصال، كمال امين (٢٠١٦) الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان، ط١، دار ابن رشد، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

١٠. Yamauchi, Ayumu, Fiscal sustainability-The case of Eritrea, IMF Working Paper African African Department, 2004, Department.

١١. السقا، محمد ابراهيم، استدامة الدين العام، صحيفة الاقتصادية الالكترونية، العدد ٦٩٠٦، ٢٠١٢/0https://www.aleqt.com/ .

١٢. وزارة المالية– دائرة الموازنة، تقارير مختلفة، وزارة المالية، جمهورية العراق (mof.gov.iq)

١٣. وزارة التخطيط–الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي – الجهاز المركزي للإحصاء(cosit.gov.iq)

١٤. وزارة المالية– دائرة الدين العام.